الهواء
يومية سياسية عربية
50 عاماً
الثلاثاء ٨ تموز ٢٠١٤

توصيات ورشة العمل حول «إنقاذ الخزينة وقطاع الكهرباء»

قباني: لحل أزمة الطاقة بتلزيم معامل الإنتاج للقطاع الخاص

عزا رئيس لجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه النيابية النائب محمد قباني التقنين القاسي في الكهرباء إلى النقص في الاستثمار وبناء وتجهيز قدرات التوليد إضافة إلى استعمال الوقود الباهظ في بعض المناطق، كما إلى تعثّر تنفيذ مشاريع طُرحت مؤخراً.

ولحل أزمة الكهرباء طالب قباني بالعمل على زيادة الانتاج على المدى المتوسط وذلك بالاسراع في إطلاق عملية تلزيم معامل انتاج الكهرباء بالشراكة مع القطاع الخاص.

أعلن النائب قباني خلال مؤتمر صحفي عقده يوم أمس في البرلمان، عن تقرير وخلاصات وتوصيات ورشة العمل والطاولة المستديرة لإنقاذ الخزينة وقطاع الكهرباء التي عقدتها تحت رعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري، وبمشاركة الوزراء المختصين (الطاقة والمياه – المالية – البيئة –الاقتصاد) إضافة إلى عدد من النواب وحاكمية مصرف لبنان ورؤساء الإدارات المختصة وقيادات متخصصة ونقابية، كما مشاركة فاعلة من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية IFC وعدد من المؤسسات الخاصة الدولية.

ولفت قباني إلى أنّه «بعد خيبة اللبنانيين من الحصول على تغذية بالتيار الكهربائي ٢٤ ساعة ٢٤/٢٤ عام ٢٠١٥ كما وُعِدُوا، أصبح من الواجب التعاطي بصراحة وموضوعية مع قطاع الكهرباء الذي يسبب العجز الأبرز للخزينة اللبنانية، بما يؤمن إنقاذ الخزينة وإنقاذ قطاع الكهرباء معا، ولم يعد يجوز تبرير التقنين القاسي أحيانا بعدم وصول بواخر المحروقات بسبب اضطراب البحر، أو بتأخير فتح اعتمادات، وأخيرا بالنزوح السوري الذي هو حقيقي لكن ارقام استهلاكهم للطاقة المدعومة مضخم».

وأشار إلى أنّ قطاع الكهرباء يعاني أزمة حادة منذ أكثر من عشر سنوات، ذلك لأن النقص في الاستثمار في بناء وتجهيز قدرات التوليد أدى إلى تدهور معدلات التغذية بالتيار إلى مستويات غير مقبولة، كما إن ٧٥٪ من الشركات اللبنانية تعتبر أن الكهرباء تشكل عائقا رئيسيا أمام النمو والقدرة التنافسية، أما على المستوى الاجتماعي فإن متوسط فاتورة الكهرباء للأسرة في لبنان تقدر بأكثر من ١٢٠٠$ أكثر من ثلثيها تدفع للمولدات الخاصة.

وإذ أوضح أنّه يتم استعمال وقود باهظ في دير عمار والزهراني صور وبعلبك (ديزل أويل بدلا من الغاز الطبيعي)، بيّن أنّ وزارة المالية تقوم بتغطية العجز لمؤسسة كهرباء لبنان وهو ملياري دولار في العام ٢٠١٣ مما يشكل ١٥٪ من الانفاق العام مقارنة بـ ٧,١ للتربية و٩,٣ للصحة العامة، ورغم أن الغاز الطبيعي يبقى الأنظف والأرخص، إلا أنّه لا يزال تشغيل معملي دير عمار والزهراني على الوقود الخفيف الديزل أويل، وهو أغلى أنواع الوقود وليس إقتصاديا البتة.

وتطرّق إلى مجموعة من المشاريع المتعثرة التي طرحت في السنوات الأخيرة، وهي: مشروع مقدّمي الخدمات DSP، كما مشروع دير عمار ٢، الذي لم يباشر العمل به بسبب مشاكل بيئية ومحلية، إضافة إلى مشروع المحركات العكسية في الذوق والجية، هذا ورغم وضع الحجر الأساس لمحطة الضاحية الجنوبية بمهرجان كبير، غير أنه من المستغرب انه لم يتم حتى الآن البدء بأي من مشاريع المحطات الثلاث، هذا إضافة إلى البواخر أو المنصات العائمة التي يُطرح السؤال حول تكلفتها، كما خطوط النقل الهوائية والجوفية

الخلاصات والتوصيات

وأشار النائب قباني إلى أنّ «أهم توصية نلح عليها هي احترام القوانين وتطبيقها بدقة وبشفافية كاملة، معتبرا أنه

قباني خلال المؤتمر الصحفي (تصوير: جمال الشمعة)

من الضروري العمل على زيادة الإنتاج على المدى القريب، عبر: استكمال مشروع اضافة قدرة إنتاج جديدة بحوالى ٢٧٠ ميغاوات في معملي الذوق والجية، عبر تركيب المولدات التبادلية (العكسية) كما استكمال العمل على إنشاء معمل دير عمار ٢ الذي يعمل على نظام الدارة المركبة بقدرة ٥٣١ ميغاوات مع ضرورة التنبه ايضا إلى معالجة الملابسات والاشكالات التي رافقت عملية التلزيم والتداعيات التي يمكن أن تترتب على ذلك على أكثر من صعيد.

– وضرورة العمل على زيادة الانتاج على المدى المتوسط وذلك بالاسراع في إطلاق عملية تلزيم بناء معامل انتاج الكهرباء بالشراكة مع القطاع الخاص تطبيقا للقانون ٢٨٨ الذي منح لمجلس الوزراء حق إصدار تراخيص الانتاج للقطاع الخاص، ونظرا لمهلة السنتين المنصوص عنها في القانون المذكور أعلاه، وعلما ان اجراءات التلزيم بدءا باقتراح المشروع من قبل وزيري الطاقة والمياه والمالية الى توقيع العقد تتطلب ما لا يقل عن ١٨ شهرا.

– والعمل على إقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي: يحدد اطارا تشريعيا وتنظيميا عصريا للشراكة يؤمن الوضوح في إجراءات التلزيم وفي العلاقة بين أطراف القطاعين العام والخاص.. كما يحدد آلية تؤمن الشفافية في اجراءات تلزيم مشاريع الشراكة لأنها تشرك كل الجهات المعنية به، بما فيها المجتمع المدني والسلطات المحلية، في

لم يعد يجوز تبرير التقنين القاسي بعدم وصول بواخر المحروقات وبضغط النزوح

اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم المشروع وتلزيمه، مما يخفف من احتمال تعثر المشروع في مراحل تنفيذه أو تشغيله، ويتيح تجنب أي مفاجآت أو معوقات أو إعتراضات في مراحل لاحقة.

□ أما على صعيد قطاع النقل، فدعت التوصيات إلى: استكمال شبكة الـ ٢٢٠ كيلوفولت لضمان استقرارية نقل الطاقة الكهربائية.. وإنشاء محطات التحويل الرئيسية كمحطات بعلبك والبحصاص في طرابلس ومحطة الاشرفية في بيروت ومحطة الضاحية الجنوبية ومحطة صيدا.

□ وعلى صعيد قطاع التوزيع فحثّت على: تصويب مسار العمل لمشروع مقدمي الخدمات بدءا باصدار القانون اللازم، ومد شبكات التوزيع الضرورية في المناطق اللبنانية كافة، والعمل على معالجة المخالفات القانونية والدستورية الواضحة في المناقصة.. وتفعيل الجباية والتشدد في معاقبة سرقة التيار الكهربائي والاسراع في تركيب العدادات الذكية على مخارج شبكات التوتر المتوسط على الاقل، والتي تساعد في التخفيف من التعديات على شبكة التوزيع.

□ أما تنظيم القطاع ككل فقال قباني بأنّه تم التوافق على: «العمل على تشركة مؤسسة كهرباء لبنان عبر فصل النشاطات العائدة لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء تطبيقا للقانون رقم ٢٠٠٢/٤٦٢، والاسراع في تعيين الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء تطبيقا للقانون رقم ٢٠٠٢/٤٦٢ وعلى ضوء مهلة السنتين التي حددها القانون ٢٠١٤/٢٨٨، ولاسيما ان الهيئة بحاجة الى بعض الوقت لوضع الانظمة والسياسات بعد اضطلاعها بمهامها.

□ وفي ما يتعلق بضرورة تخفيض أكلاف الإنتاج: (انتقال إلى الغاز) رأت التوصيات أنّ الانتقال إلى الغاز كوقود أساسي لمعامل الانتاج أمر في غاية الأهمية وإلى أن نتمكن من استخراج الغاز من بحرنا أو برنا بعد ٨ سنوات على الأقل، فمن الضروري اللجوء إلى المنصات العائمة لتخزين وتغويز الغاز السائل FSRU، والاسراع لتعويض التأخير غير المبرر.

كما العمل على تعديل التعرفة وإعادة هيكليتها بطريقة تنصف ذوي الدخل المحدود وتوقف نهج دعم الاستهلاك المعتمد حاليا حيث يزداد العبء على الخزينة كلما ازداد الاستهلاك، ما يعني ان كبار المستهلكين يستفيدون من الدعم أكثر من الطبقات الاجتماعية الفقيرة من ذوي الاستهلاك المحدود، مع التشديد على أن زيادة التعرفة يجب أن تصب في الخزينة لتخفيف العجز المالي، وليس لأي مشروع آخر، إذ أن التخصيص ممنوع بموجب القوانين.

□ وعلى صعيد ضرورة تشجيع وتحفيز الاستثمار في الطاقة المتجدّدة، فرأت أنّ الاستثمار في الطاقة المتجددة اصبح ضرورة حتمية، حيث بالإمكان تحقيق الهدف المعلن بإنتاج ١٢٪ من الطاقة المستهلكة في لبنان من الطاقة المتجددة بحلول العام ٢٠٢٠، ولتحقيق هذا الهدف يجب وضع المخططات التوجيهية لإستخدام الطاقة المتجددة على الصعيد الوطني وإصدار قانون للطاقة المتجددة تنشأ من خلاله «الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة التي من البديهي ان يناط بها تنفيذ برامج الطاقة المتجددة ووضع استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع.

□ والبند الأخير من التوصيات كان حول المحافظة على بيئة أنظف، حيث شدّد على ضرورة العمل على تسريع إقرار بعض مشاريع القوانين الأساسية، ولا سيما مشروع قانون حماية نوعية الهواء الذي تناقشه اللجان المشتركة.. واعتماد مبدأ تقييم الأثر البيئي الذي نص عليه القانون ٢٠٠٢/٤٤٤ وفصله المرسوم ٢٠١٢/٨٦٣٣ في جميع المشاريع الجديدة الانشائية والصناعية وغيرها، ولا سيما المشاريع المتعلقة بقطاع الكهرباء، واخضاع هذه الدراسات لمراجعة وزارة البيئة.